أملاك للتمويل ش.م.ع.
هاتف المجاني:٨٠٠-٢٦٥٢٥
هاتف:٤٢٧٤٥٠٠ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٢٧٤٥٠٢ ٤ ٩٧١+
ص.ب. ٢٤٤١، دبي - ا.ع.م.
www.amlakfinance.com

التاريخ 2011/11/16
المرجع LCC/LT/174/16112011

السادة / سوق دبي المالي **المحترمين**
السيد / حسن عبد الرحمن السركال **المحترم**
نائب رئيس أول – رئيس تنفيذي العمليات

تحية طيبة وبعد،،،،

الموضوع : الخبر المنشور بتاريخ 16 نوفمبر 2011

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وإلى خطابكم رقم 2011/56619 بتاريخ 16 نوفمبر 2011، نرجو الإفادة بالآتي:

- أقام المتعامل الدعوى رقم 2009/663 تجاري كلي أمام محكمة دبي الابتدائية بمواجهة شركة املاك للتمويل بتاريخ 2009/6/2 طالباً الحكم له ببطلان عقد المرابحة المبرم بينه وبين شركة املاك بتاريخ 2007/5/8 بقيمة (17.209.775) درهم؛ وبإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ وقدره (651.775) درهم ورد أصل الشيك الذي سحبه لصالح الشركة بمبلغ (16.588.000) درهم.
- بجلسة 2010/7/14 ، قدمت الشركة دعوى متقابلة في مواجهة المتعامل طلبت الزامه بأن يدفع لها مبلغ (16.558.000) درهم والذي يمثل الرصيد المستحق على المتعامل والغير مدفوع كما بتاريخ 2008/5/14.
- بتاريخ 2010/02/14 أصدرت محكمة أول درجة حكمها بإحالة الدعوى بحالتها إلى اللجنة القضائية الخاصة للفصل في المنازعات المتعلقة بشركتي أملاك وتمويل سنداً لأحكام المرسوم رقم (61) لسنة 2009 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي.
- صدر حكم اللجنة القضائية بتاريخ 2010/6/24 برفض دعوى المتعامل وإلزامه بمصروفاتها، وقبول الدعوى المتقابلة المقامة من شركة أملاك للتمويل ش م ع والزام المتعامل بأن يدفع للشركة مبلغاً وقدره (16.500.000) درهم مع الرسوم والمصاريف. والحكم الآن قيد التنفيذ أمام المحكمة المختصة.

وللبيان، فإننا نؤكد الآتي:

- أن الاجراءات التي تم اتخاذها قبل المتعامل كانت نتيجة لإخفاق المتعامل بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مع الشركة وأنها تمت وفقاً لأحكام القانون وأمام السلطات القضائية المختصة في إمارة دبي علماً بأن الشركة

أملاك للتمويل ش.م.ع.
هاتف المجاني:٨٠٠-٢٦٥٢٥
هاتف:٤٢٧٤٥٠٠ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٤٢٧٤٥٠٢ ٤ ٩٧١+
ص.ب. ٢٤٤١، دبي - ا.ع.م.
www.amlakfinance.com

قدمت كل تعاون ممكن مع طلبات المتعامل المتكررة لتأجيل السداد أو التسوية والتي امتدت لفترة تناهز السنتين قبل قيام المتعامل نفسه باللجوء الى القضاء على غير أساس سليم.

- أن نشر الخبر المنشور في الصحيفة اليومية بتاريخ اليوم 16 نوفمبر 2011 لم يكن بتعليمات صادرة عن الشركة وأن المعلومات الواردة في الخبر المذكور لم يكن مصدرها الشركة ومسؤوليتها تقع على المحرر والناشر.
- تؤكد الشركة أنها حريصة على مد يد العون لجميع متعامليها الكرام وبخاصة المتعثرين منهم كلما كان ذلك ممكناً وبما يحفظ حقوق الشركة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

محمد سمير غيبة
سكرتير الشركة
نائب الرئيس للشؤون القانونية

أملاك للتمويل (ش.م.ع.)
Legal & Company secretary
(1)
Amlak Finance (PJSC)